ما هو
صندوق النقد الدولي؟

تأليف

دافيد دريسكول

ترجمة

محمد حسن يوسف

طبعـــة منقحـــة

يناير ١٩٩٢

لطلب نسخ اضافية من هذا الكتيب أو قائمة مطبوعات
الصندوق الأخرى - اكتب الى
EXTERNAL RELATIONS DEPARTMENT, PUBLICATION SERVICES
INTERNATIONAL MONETARY FUND, 700 19 th STREET, N.W., WASHINGTON, D.C. 20431
Tel : (202) 623-7430
Telefax : (202) 623-7201

تقديم المترجم

لم يعد هناك شك فى أن كل نهضة فكرية أو علمية لابد أن تسبقها حركة ترجمة نشيطة وتبدأ بهـــا ، ثم يأتى بعد ذلك استقرار المنقولات وهضمها وتمثلها ، ثم تأثيرها فى تكوين الفكر المنقول اليه ٠

لقد غدا للترجمة دور خطير وبخاصة فى الآونة الراهنة ، اذ يجب أن تتواكب الحركة الفكرية فـــى أى بلد مع التطورات السريعة التى تحدث فى العلوم الاجتماعية المختلفة ، ولن يكون ذلك الا عن طريق نقل أفكار الدول المتقدمة لتسترشد بها الدول النامية فى طريقها نحـــو التنمية الشاملة ، وحتى تستطيع هذه الدول مسايرة التقدم العلمى الحادث حولها فتزدهر وتحتل موقعها الحضارى المناسب ٠

ولعل اختيار الموضوعات التى يمكن ترجمتها هى عملية يقع عبؤها على عاتق المترجم أساسا ، اذ يجب عليه انتقاء الموضوعات الهامة التى تنعكس ايجابيا على مجتمعه لتؤثر فيه وتزيد من وعيه بما يجرى حوله ٠

ومن هنا كان اختيار موضوع " **ماهو صندوق النقد الدولى** ؟ "٠فليس من شك أن صندوق النقـــد الدولى اصبح يلعب دورا فى غاية الاهمية على الساحة الاقتصادية الدولية ٠ ولقد فرضت التطـــــورات الاقتصادية العالمية الاخيرة وظهور مايسمى بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد واختفاء الكتلة الاشتراكيـــة من على خريطة العالم دورا جديدا وأهمية متزايدة للصندوق للمساهمة فى علاج الاختلالات الاقتصاديـــة التى صاحبت ذلك ٠

كذلك فقد تطورت العلاقة التى تربط بين صندوق النقد الدولى وجمهورية مصر العربية فى الآونـــــة الاخيرة ، وبخاصة منذ توقيع اتفاق المساندة الاقتصادية بينهما الذى يستهدف الاصلاح الاقتصادى الكلـــى عن طريق احداث التوازن فى الاقتصاد المصرى على المستوى الكلى ، وذلك منذ مايو ١٩٩١٠

وقد أصبح الكل يقرأ كثيرا الآن عن صندوق النقد الدولى ، ويتابع محادثاته مع الحكومة المصرية ، ويريـــد أن يعرف المزيد عن هذه المؤسسة الدولية وما الذى تقوم به بالضبط ٠

ومن هنا كانت فكرة ترجمة هذا الكتيب الذى يحمل بين طياته تعريفا بصندوق النقد الدولى مـــن خلال استعراض بداية نشأته وشرح طريقة وآليات عمله والمساعدات التى يقدمها لاعضائه و مصادر التمويـــل التى يحصل منها على موارده والرسوم التى يتقاضاها نظير قيامه بواجباته والأنشطة الحديثة التى يقوم بهـــا

كنتيجة للظروف الدولية المعاصـــرة ٠

وبعد ٠٠٠٠٠ فأننى آمل أن أكون قد ساهمت فى زيادة الوعى بما تفعله هذه المنظمـــــــــــة ، وأن أكون قد ساهمت فى اضافة عمل مفيد الى المكتبة العربيـــة ٠

واللـــه ولـــى التوفيـــق ٠٠٠

محمد حسن يوسف
القاهـــرة فـــى نوفمبـــر ١٩٩٢

ما هو صندوق النقد الدولى ؟

أدى صندوق النقد الدولى لظهور نوع من الغموض على الساحة الدولية فيما عدا بين دائرة محـــدودة من الاقتصاديين والمختصين بشئون المال • ويسود ارتباك ملحوظ بشأن سبب انشائه ومالذى يقوم بعمله • وينطبع فى ذهن العديد من المراقبين ــ ولعل ذلك لخلطهم بينه وبين البنك الدولى أو مؤسسات المعونة الأخرى ــ أن صندوق النقد الدولى قد أنشىء لتوفير العون المالى لعملية التنمية الاقتصادية فى الـــدول الافقـــر • ويعتقد أخرون أنه عبارة عن بنك مركزى دولى يتحكم فى عملية خلق النقود على النطاق العالمى• على أن هناك آخرون ينظرون اليه كمؤسسة سياسية قوية ولكن مستنكرة ، تطغى عليها صبغة التبشيـــر بالسلامة المالية ، بحيث تفرض على أعضائها اتباع مسار التقشف الاقتصادى الى حد ما • وفى الواقـــع فـــأن صندوق النقد الدولى لايعبر عن أى من ذلك • فهو ليس بنكا تنمويا وليس بنكا مركزيا عالميا وليس وكالـــة يمكنها اجبار اعضائها على أداء جزء كبير من أى شىء او ترغب فى ذلك • وبدلا من ذلك فهو مؤسسة تعاونية، انضمت اليها ١٥٦ بلدا باختيارها بعد أن رأت مزايا الاستشارة مع البلدان الأخرى فى هذا المنتـــدى للمحافظة على نظام مستقر لشراء وبيع عملاتها ، ذلك أنه يمكن اتمام تلك المدفوعات بالنقد الأجنبى بيـــن البلدان وبعضها بسهولة ودون تأخير • ويسود الاعتقاد بين اعضاء صندوق النقد الدولى بأن مداومة اطـــلاع الدول الأخرى على نواياها فيما يتعلق بالسياسات التى تؤثر على مدفوعات الحكومة والأفراد المقيميـــن فـــى بلد معين الى نظرائهم فى بلد آخر ــ بدلا من اتمام تلك السياسات فى سرية ــ هو أمر فى صالح الجميع • كما يعتقدون أيضا أن تعديل تلك السياسات بين الحين والآخر (عن طريق تخفيض قيمة العملة علـــى سبيل المثال) ، اذا ماوافق الاعضاء على ان ذلك يحقق الصالح العام ، سيساعد على نمو التجارة الدولية كما سيوفر وظائف اكثر ذات دخول أعلى فى اقتصاد عالمى يتجه نحو التوسع • ويقرض صندوق النقد الدولـــى الأموال الى الاعضاء التى لديها مشكلات فى الوفاء بالتزاماتها المالية قبل الاعضاء الأخرى ، ولكن لايكـــون ذلك الا بشرط ان تشرع فى تطبيق اصلاحـات اقتصادية من شأنها أن تزيل هذه الصعوبات من أجل صالحها وصالح الاعضاء فى مجموعهم •

وليس لصندوق النقد الدولى سلطة فعالة على السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الاعضاء بـــه ، وذلك على العكس من شيوع الاعتقاد بهذا • وعلى سبيل المثال ، فليس هناك مجال لاجبار أحدى الاعضـاء علـــى أن تنفق اكثر على اقامة المدارس وانشاء المستشفيات وأن تنفق أقل على شراء الطائرات العسكرية • ويمكنه ــ وعادة مايفعل ــ حث الاعضاء على القيام بأفضل استخدام للموارد النادرة وذلك بالاحجام عن الانفـــاق

العسكرى الذى لا طائل من ورائـه او بانفاق اموال اكثر على شئون البيئة • ولكن فمن سوء الحظ أنـه يمكن للاعضاء — وعادة ماتفعل — تجاهل تلك النصيحة حسنة النية • وفى هذه الحالة ، لايمكن لصندوق النقد الدولى الا محاولة اقناع ذلك العضو — من خلال المناقشات المنطقية — بالمنافع المحلية والدولية لاتباع السياسات التى يساندهـا جميع الأعضاء • وليس هناك امكانية لاجبار عضو ما على اتباع أية سياسة • وأما السلطات التى يمتلكها الصندوق فتقتصر على مطالبة العضو بنشر المعلومات عن سياساتها النقدية والمالية ، وبتجنب وضع القيود على تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية وعلى تسوية المدفوعات للاعضاء الآخرين كلما كان ذلك ممكنا •

وقد خول الاعضاء لصندوق النقد الدولى بعض السلطات للاشراف على سياسات مدفوعاتها وذلك لما لهذه السياسات من أهمية قصوى على التدفقات النقدية بين الدول وكذلك لأن الخبرة تبين أنه بدون وكالة عالمية للاشراف على تلك السياسات فأن النظام الحديث للمدفوعات بالعملة الاجنبية — ببساطة — لن يعمل • ان تحويل النقود هى النقطة المحورية للاتصال المالى بين الدول والأداة التى لاغنى عنها للتجارة العالمية • ذلك ان كل عملة — ولتكن الدولار او الفرنك او أية عملة أخرى ليست مستخدمة على نطاق واسع مثل الدلاسى " عملة جامبيا " أو الجورد " عملة هايتى"— لها قيمة من منظور العملات الأخرى • وتتقلب القيمة النسبية او التبادلية لعملات العالم الرئيسية الأن تقلبا مستمرا ، لكى تشترى تجار العملة او تفقرهم ، ويعلن عن ذلك يوميا فى الاعمدة المالية بالجرائد • وعلى الرغم من أن معاملات سوق الصرف ، حيث تباع النقود او تشترى (الى حد كبير مثل بعض السلع كالقمح والتفاح) ، ربما تبدو منعزلة عن الحياة اليومية ، فأن مثل هذه المعاملات تؤثر علينا جميعا تأثيرا محيرا • وبصورة اكثر تعميما ، فأننا نواجه واقعا متقلبا للقيم التبادلية الى حد ما عندما نسافر الى الخارج كسائحين ويكون علينا شراء النقود المحلية اولا قبل أن نتمكن من شراء اى شىء آخر • ان شراء العملة الاجنبية يعتبر بمثابة حقيقة واقعة ليس للسائحين فقط ، بل كذلك للمستوردين والبنوك والحكومات والمؤسسات الأخرى التى يلزمها اقتناء العملة الاجنبية — غالبا على نطاق واسع — قبل ان تتمكن من القيام بأعمالها التجارية فى الخارج •

ولنفرض على سبيل المثال ان مستوردا للدراجات فى كوبنهاجن يحاول شراء ١٠٠ دراجة يابانية من تاجر فى طوكيو يبيعها بسعر ٣٠ الف ين لكل دراجة • فلن يقبل هذا التاجر اليابانى ان يتسلم المبلغ بالكرون الدانماركى ، وذلك لأنه لن يحتاج اليها فى الاستخدامات المعتادة — اذ أنه لن يستطيع ان يدفع لموردیه او العمال لديه المبالغ المستحقة لهم بالكرون او حتى أن يشترى غذاءه من الحانوت المتواضع بجواره

مستخدما النقود الدانماركية • انه يريد المبلغ بالين اليابانى • ولذلك فيجب على المستورد الدانماركى أن يحول مبلغا كافيا من الكرونات لتجميع مبلغ ٣ مليون ين هى ثمن الشحنة • وليس من الصعب تغيير الكرونة الى الين (فأى بنك فى كوبنهاجن سيرحب باتمام ذلك) ، وذلك لأن كلا من الحكومتين الدانماركية واليابانية ملتزمتان بقابلية تحويل عملتها الخاصة • كما لايفرض اى بلد منهما القيود على عمليات تغيير عملتها الوطنية الى نقود وطنية أخرى ، وهذا مما يسهل كثيرا من انسياب التجارة الدولية •

ولحسن الحظ ، تسمح الأن قابلية تحويل العملات التى تتم على نطاق واسع بتسهيل التحويل فيما بين معظم العملات الرئيسية فى العالم • فقد اتاحت قابلية تحويل العملات فعليا اتمام عدد غير محدود من عمليات السفر والتجارة والاستثمار خلال الربع الماضى من هذا القرن ، كما أدت بدرجة كبيرة ومن خلال تعاون الدول الاعضاء مع صندوق النقد الدولى الى ازالة القيود المفروضة على عمليات شراء العملات الوطنية وبيعها •

ان التوقعات الواثقة حاليا بأن تحويل احدى العملات الى الاخرى سيتم بمجرد الطلب ليجعل الأمر صعبا عند تخيل الحالات التى لم تكن هذه هى قاعدتها • ومن هنا فقد قرر المجتمع الدولى — استجابة للحالات واسعة النطاق من عدم قابلية تحويل العملة والمرتبطة بمشكلات الصرف بدرجة كبيرة — منذ ٥٠ عاما مضت تقريبا علاج هذه المشكلات فى منتدى مشترك الا وهو **صندوق النقد الدولى**•

البدايات

ظهرت الحاجة بوضوح لوجود منظمة مثل صندوق النقد الدولى اثناء الكساد الكبير الذى أصاب الاقتصاد العالمى بالدمار فى الثلاثينات من هذا القرن • ويعلم معظمنا بهذا الحدث من خلال الصور الدرامية لمزارع تختفى تحت العواصف الترابية وصور طوابير المتعطلين عن العمل من الرجال الذين ينتظرون الدخول الى مطاعم الفقراء • وكان الكساد مدمرا لكافة صور الحياة الاقتصادية • فقد أفلست الآلاف من البنوك ، لتخلف ورائها مودعين معدمين لايدرون ما يفعلون ، وانخفضت أسعار المنتجات الزراعية الى اقل من تكلفة الانتاج ، وهبطت قيم الاراضى ، وزادت المزارع المهجورة لتصل الى اعداد ضخمة ، ووقفت المصانع معطلة ، كما وقفت القوافل فى الموانىء تنتظر الحمولات القادمة والتى لم تصل ابدا ، ومشى عشرات الملايين من العمال فى الشوارع بحثا عن وظائف لم توجد قط •

أكبر الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى من حيث عدد السكان فى عام ١٩٨٩

(بالمليـــون)

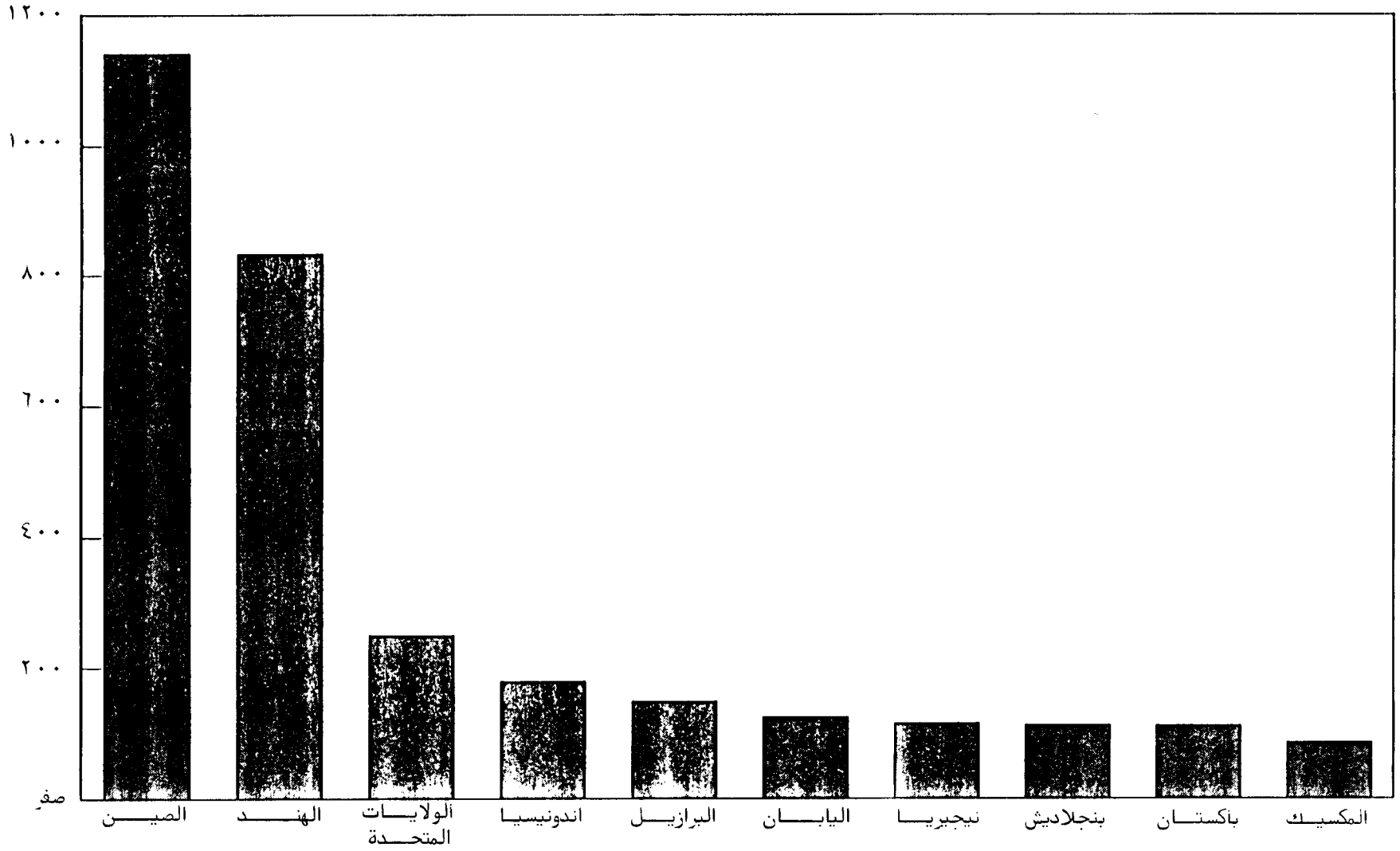

ولم يقتصر الدمار على الاقتصاد المنظور ـ فلم يقل عنه الدمار الذى اصاب العالم غير المنظور والذى يتضمن التمويل الدولى والتبادل النقدى • وقد أدى نقص الثقة واسع النطاق فى النقود الورقية الى الطلب على الذهب بدرجة اكبر من قدرة وزارات الخزانة الوطنية على توفيره • وهكذا فقد اجبر عدد من الدول ـ وعلى رأسها المملكة المتحدة ـ على التخلى عن قاعدة الذهب ، التى اعطت النقود قيمة معروفة ومستقرة لسنوات عديدة ، من خلال تحديد قيمة كل عملة بكمية معينة من الذهب • وبسبب عدم التأكد بشأن قيمة النقود التى لم تعد ترتبط بعلاقة ثابتة بالذهب ، أصبحت عمليات تبادل النقود من الامور الصعبة للغاية فيما بين تلك الدول التى ظلت تتبع قاعدة الذهب وتلك التى لم تعد تفعل ذلك • واكتنزت الدول الذهب والنقود التى يمكن تحويلها الى الذهب ،لتتسبب بذلك فى حدوث مزيد من الانكماش فى كمية المبادلات النقدية بين الدول واستمراريتها ، ولتحد من فرص العمل ، ولتقلل مستويات المعيشة • وبالاضافة الى ذلك ، قامت بعض الحكومات بتقييد تبادل النقد المحلى بالنقد الاجنبى بصورة خطيرة بل وحتى أخذت فى بحث تطبيق نظم المقايضة (قاطرة فى مقابل ١٠٠ طن من القهوة على سبيل المثال) التى قد تلغى استخدام النقود تماما • أما الحكومات الأخرى ، مدفوعة بيأسها من ايجاد مشترين أجانب لمنتجاتها الزراعية المحلية ، فقد جعلت هذه المنتجات تبدو ارخص من خلال بيعها لعملتها الوطنية بأقل من قيمتها الحقيقية ، لكى تقطع الطريق امام تجارة الدول الاخرى التى تبيع نفس المنتجات • وقد أثارت هذه الممارسات ـ والتى تعرف بالتخفيضات التنافسية لقيمة العملة ـ الرغبة فى الانتقام فحسب من خلال قيام المنافسين التجاريين باجراء تخفيضات مماثلة لقيمة العملة • وتعقدت العلاقة بين النقود وقيمة السلع، تماما مثلما حدث للعلاقة بين قيمة احدى العملات الوطنية والعملات الاخرى • وفى ظل هذه الظروف حل الضعف بالاقتصاد العالمى • ففيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٢ ، انخفضت اسعار السلع بمقدار ٤٨ بالمائة على مستوى العالم ، كما انخفضت قيمة التجارة الدولية بمقدار ٦٣ بالمائة •

وقد انعقد العديد من المؤتمرات الدولية خلال فترة الثلاثينات لتحديد المشكلات النقدية العالمية ولكنها باءت بالفشل • وبدا واضحا عدم ملاءمة الحلول الجزئية والمؤقتة • فما كان مطلوبا هو تعاون جميع الدول على نطاق لم يطرق من قبل لاقامة نظام نقدى مبتكر ومؤسسة دولية تشرف عليه • ولحسن الحظ ، ففى تصادف ميمون ، قدم اثنان من المفكرين الجسورين والمبدعين ـ وهما هارى ديكستر هوايت من الولايات المتحدة وجون مينارد كينز من المملكة المتحدة ـ فى نفس الوقت تقريبا فى أوائل الاربعينات من هذا القرن مقترحات لمثل ذلك النظام ، وبحيث لايكون الاشراف عليه من خلال الاجتماعات الدولية العرضية وانما من خلال منظمة تعاونية دائمة • وقد يشجع هذا النظام ـ فى تفاعله مع متطلبات الزمن ـ

التحويل غير المشروط من احدى العملات الى الاخرى ، ويحدد قيمة واضحة ومطلقة لكل عملة ، ويمنع القيود والممارسات — مثل التخفيضات التنافسية لقيمة العملة — التى أودت بالاستثمار والتجارة الى توقف تام فعليا خلال عقد الثلاثينات • وبعد كثير من المفاوضات فى ظل الظروف الصعبة التى صاحبت فترة الحرب، وافق المجتمع الدولى على ذلك النظام وعلى انشاء منظمة تقوم بالاشراف عليه • وجرت المفاوضات النهائية لانشاء **صندوق النقد الدولى** بين ممثلى ٤٤ دولة اجتمعوا فى بريتون وودز بولاية نيو هامبشير فى الولايات المتحدة الامريكية فى يوليو ١٩٤٤ • وبدأ صندوق النقد الدولى عملياته فى مدينة واشنطن العاصمة فى مايو ١٩٤٦ ، وكان عدد أعضائه آنذاك ٣٩ عضوا •

ويبلغ عدد الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى الآن ١٥٦ بلدا ، تمثل كل الانظمة السياسية والاقتصادية من الاشتراكية المخططة مركزيا الى الرأسمالية الحرة • والعضوية مفتوحة امام كل بلد يدير سياسته الخارجية بنفسه ويرغب فى الالتزام بميثاق الحقوق والالتزامات الخاص بالصندوق • وجميع الدول الكبرى الآن اعضاء أو تقدمت مؤخرا بطلبات للحصول على العضوية • ويمكن للاعضاء أن تترك الصندوق متى رغبت فى ذلك • وفى الواقع فقد فعلت كل من كوبا وتشيكوسلوفاكيا واندونيسيا وبولندا ذلك ، بالرغم من أن جميع تلك البلدان — باستثناء كوبا — أعادت التفكير فيما بعد فى مدى حكمة قراراتها وعاودت الانضمام فى آخر الأمر الى المؤسسة •

الحصص والتصويت

يساهم كل بلد عضو بمجرد انضمامه لصندوق النقد الدولى بمبلغ محدد من المال يسمى حصة الاشتراك ، وهى عبارة عن نوع من انواع رسم العضوية •

وتخدم الحصص اغراضا متنوعة :

أولا : أنها تشكل مجمعا للنقد يمكن للصندوق السحب منه لاقراض الاعضاء الذين يعانون من صعوبات مالية •

ثانيا : انها تمثل الاساس عند تحديد الكم الذى يمكن للعضو المساهم ان يقترضه من الصندوق ، أو أن يتلقاه من الصندوق فى صورة مخصصات دورية من الاصول الخاصة المعروفة باسم حقوق السحب الخاصة • وكلما ساهمت الدولة العضو بمبالغ اكثر كلما ازدادت قدرتها على الاقتراض فى وقت الحاجة •

ثالثا : انها تحدد القوة التصويتية للعضو •

ويحدد صندوق النقد الدولى بنفسه ، من خلال تحليله لثروة كل بلد وأدائها الاقتصادى ، مقدار الحصة التى ستساهم بها الدولة العضو • وكلما زاد ثراء البلد ، كلما ارتفعت حصتها • وتتم مراجعة الحصص كل خمسة أعوام ، ويمكن زيادتها او تخفيضها وفقا لاحتياجات الصندوق ولدرجة الرخاء الاقتصادى بالنسبة للعضو • وفى عام ١٩٤٥ ، دفعت الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى والبالغ عددها حينئذ ٣٥ دولة مايبلغ ٧ر٦ مليار دولار ، أما فى عام ١٩٩٢ ، فقد وصل ما دفعته الدول الاعضاء فى الصندوق والبالغ عددها ١٥٦ دولة لحوالى ١٣٠ مليار دولار • وتأتى اكبر مساهمة للصندوق من الولايات المتحدة ، ذات اكبر اقتصاد على مستوى العالم ، لتقدم بذلك نحو ٢٠ بالمائة من جملة الحصص (حوالى ٢٥ مليار دولار) ، أما جزر ملديف ، الجمهورية الجزرية الصغيرة التى تقع فى المحيط الهادى ، فتعتبر حصتها اصغر حصة ، اذ تساهم بحوالى ٣ مليون دولار •

وقد توصلت الدول المؤسسة فى عام ١٩٤٤ الى أن صندوق النقد الدولى قد يقوم بوظيفته بشكل اكثر كفاءة وأن قراراته قد تزداد درجة الثقة فيها اذا ماتم الربط بين القوة التصويتية للاعضاء مباشرة وبين كمية الاموال التى يساهمون بها فى المؤسسة من خلال حصصهم • وعلى ذلك فأولئك الذين يقدمون اكبر الاسهامات للصندوق يأخذون أقوى الاصوات عند تحديد سياساته • ومن ثم فأن الولايات المتحدة لديها الآن حوالى ١٨٠ الف صوت ، أو حوالى خمس جملة هذه الاصوات ، بينما جزر ملديف لديها ٢٧٠ صوتا •

الهيكل التنظيمى

يعمل العديد من الافراد ولديهم انطباع بأن صندوق النقد الدولى هو مؤسسة ذات سلطة عظيمة واستقلالية كبيرة ، ويفترضون انه يقرر افضل السياسات الاقتصادية لكى يتبعها أعضائه ، ثم يملى هذه القرارات على اعضائه ، وبعد ذلك يتأكد أن اعضائه تعمل وفقها • ولايوجد شىء أبعد عن الحقيقة من تلك المقولة • فبالاضافة لكونها غير مملاة من قبل الصندوق ، فأن الاعضاء انفسهم يملون على الصندوق السياسات التى سوف يتبعونها • ويجرى تسلسل الاوامر بوضوح من حكومات البلدان الاعضاء الى الصندوق وليس بالعكس • وعند تحديد التزامات الاعضاء الفرديين قبل الصندوق ، أو عند اتمام تفاصيل اتفاقيات القروض مع أحد الاعضاء ، فأن صندوق النقد الدولى لايتصرف من فراغ ، وانما كوسيط بين ارادة أغلبية جميع الاعضاء وهذا البلد العضو •

ويمثل **مجلس المحافظين** أعلى حلقة فى سلسلة السلطة ، ويتكون من محافظ من كل دولة عضو ، و ١٥٦ محافظا مناوبا • ونظرا لان المحافظين ومناوبيهم هم وزراء المالية أو محافظى البنوك المركزية ،

أكبر الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى من حيث الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٨٩
(بالمليار دولار)

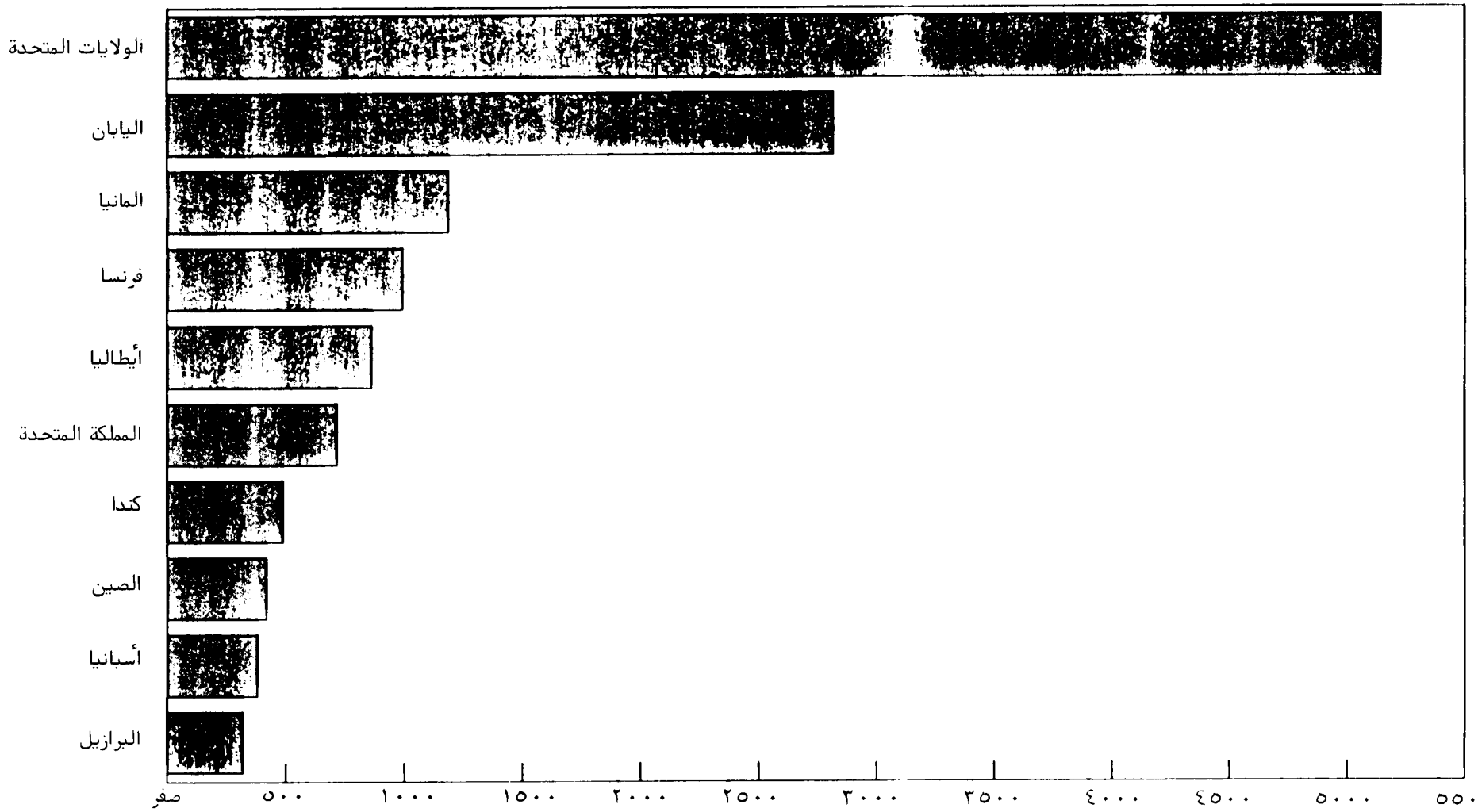

فأنهم يتحدثون رسميا عن حكوماتهم • وتختص **اللجنة المؤقتة** بتقديم المشورة بشأن ادارة النظام النقدى الدولى ، كما تقدم **لجنة التنمية** النصح بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الاكثر فقرا • ونظرا لانشغال المحافظين ومناوبيهم بالعمل المتواصل فى بلادهم ، فأنهم لايجتمعون معا الا فى الاجتماعات السنوية للتعامل مع شئون الصندوق بصورة رسمية وكمجموعة واحدة •

واثناء بقية العام ، ينقل المحافظون رغبات حكوماتهم لتدخل فى نطاق العمل اليومى لصندوق النقد الدولى عن طريق ممثليهم ، الذين يشكلون **المجلس التنفيذى** لصندوق النقد الدولى ، والذى يقع بالمقر الرئيسى فى واشنطن • ويشرف المديرون التنفيذيون البالغ عددهم ٢٢ مديرا ، والذين يجتمعون فى جلسات رسمية ثلاث مرات كل اسبوع على الأقل ، على تنفيذ السياسات التى تحددها الحكومات الاعضاء من خلال مجلس المحافظين • وفى الوقت الحاضر ، يمثل سبعة مديرين تنفيذيين بلدانا بمفردها — وهى بلدان الصين وفرنسا والمانيا واليابان والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة • أما المديرون التنفيذيون الخمس عشرة الآخرون فيمثل كل منهم تكتلا للبلدان الباقية البالغ عددها ١٤٩ بلدا• ونادرا مايتخذ المجلس التنفيذى قراراته على اساس التصويت الرسمى ، ولكنه يعتمد على تحقيق الاجماع بين أعضائه ، وهو الاجراء الذى يقلل من احتمالات حدوث المواجهة على القضايا الحساسة ويعزز من الاتفاق على القرارات التى تم التوصل اليها •

ولصندوق النقد الدولى هيئة موظفين تتكون من حوالى الفى فرد ، يترأسها **العضو المنتدب** ، والذى يعتبر ايضا رئيس المجلس التنفيذى الذى يختاره • وجرى العرف على أن يكون العضو المنتدب شخصا أوربيا ، أو على الاقل شخص غير امريكى • (كما جرى العرف ايضا على أن يكون رئيس البنك الدولى شخصا امريكيا) • ويتم اختيار الهيئة الدولية للموظفين من حوالى ١٠٠ بلد وتتألف أساسا من الاقتصاديين الى جانب المتخصصين فى الاحصاء والعلماء فى البحوث والخبراء فى المالية العامة والضرائب وعلماء اللغويات والكتبة والعمالة المساعدة•ويعمل معظم اعضاء هيئة الموظفين فى المقر الرئيسى للصندوق بواشنطن ، على الرغم من وجود عدد قليل يتجه للمكاتب الصغيرة فى باريس وجنيف وبالامم المتحدة فى نيويورك او يمثل الصندوق فى مهام مؤقتة فى البلدان الاعضاء • وعلى خلاف المديريين التنفيذيين ، الذين يمثلون بلدانا معينة ، فأن اعضاء هيئة الموظفين هم موظفون دوليون ، وهو مايعنى أنهم يعنون بشئون الدول الاعضاء فى مجموعها عند تنفيذ سياسات الصندوق ولايمثلون المصالح القومية لدولهم •

العمليات

يتعهد البلد العضو عند انضمامه الى الصندوق بالاستمرار فى اخبار الاعضاء الاخرى بشأن ترتيباته بالنسبة لتحديد قيمة عملته مقابل عملات البلدان الاخرى ، وبالامتناع عن فرض قيود على استبدال عملته بالنقد الاجنبى ، وبمواصلة السياسات الاقتصادية التى من شأنها زيادة ثروته القومية الخاصة وثروة جميع الاعضاء بطريقة منظمة وبناءة • ويلزم الاعضاء انفسهم باتباع ميثاق الشرف هذا • وكما ذكرنا من قبل ، فأن الصندوق ليست لديه الوسائل التى تجبرهم على الوفاء بهذه الالتزامات ، على الرغم من أنه يستطيع — ويقوم بذلك بالفعل — أن يمارس الضغط المعنوى لتشجيعهم على العمل وفقا للقواعد والتنظيمات التى وافقوا طوعيا على التقيد بها • واذا ما أصر بلد ما على تجاهل التزاماته ، فقد تعلن بقية الدول الاعضاء العاملة فى الصندوق عدم أهلية العضو المنتهك على اقتراض الاموال ، وفى المقام الأخير فقد يمكن مطالبة العضو بالخروج من المؤسسة • ومع ذلك،فمن الأمور الطبيعية التسليم بأن الدولة العضو ترغب فى التعاون مع الاهداف العامة للصندوق كلما كان ذلك ممكنا (والا فما كان لها أن تزعج نفسها بالانضام) ، وبأن أى انحراف فى الوفاء بالتزامات العضوية المفروضة طوعيا يكون نتيجة لعوامل تخرج عن السيطرة المباشرة لذلك العضو •

وبمرور السنوات ، أسند الاعضاء للصندوق مجموعة من المهام لتناسب الاحتياجات التى تتغير بمضى الزمن ، وأثبت الصندوق انه أداة مرنة بدرجة ملحوظة اثناء تنفيذ هذه المهام • وفى الوقت الحاضر ، عهدت الدول الاعضاء الى الصندوق بمسئولية الاشراف على نظام تعاونى للتبادل المنظم للعملات الوطنية ، واقراض الاموال الى الاعضاء لاعادة تنظيم اقتصاداتهم لكى يتعاونوا بشكل افضل مع ذلك النظام ، وتقديم الخدمات المكملة لمساعدة الدول الاعضاء فى تنفيذ السياسات التى تعود بالنفع على الاعضاء فى مجموعهم •

ترتيبات الصرف

تعهدت جميع الدول الاعضاء التى انضمت الى الصندوق فى السنوات الاولى باتباع طريقة واحدة لحساب القيمة التبادلية لعملاتها • وقد قامت بذلك وفقا لما كان يسمى بنظام التعادل بين العملات • وفى ذلك الوقت ، حددت الولايات المتحدة قيمة الدولار بالنسبة للذهب ، ولذلك فقد كانت اوقية واحدة من الذهب تساوى ٣٥ دولار بالضبط • ووقفت الحكومة الامريكية وراء ذلك التحديد وكانت تبادل الدولارات بالذهب عند هذا المعدل بمجرد الطلب • وكان على جميع الاعضاء الأخرى التى تنضم الى الصندوق تحديد القيمة التبادلية لعملتها من منظور الذهب كذلك ، وطالما أن تساوى شيئين مع شىء ثالث يعد تساويا مع كل

الاشياء الاخرى ، فقد كانت قيمة كل عملـــة ـ من أجل اعتبارات المواءمة ـ تتحدد من منظـــور الدولارات الامريكية على وجه العموم • واحتفظت الدول الاعضاء بقيمة عملاتها فى نطاق ١ بالمائة من سعر التعادل بين العملات ، واذا ماشعرت بأن تغييرا ما من شأنه أن يساعد اقتصادهـــا ، فأنها تناقـــش هذا التغيير المزمع اجراؤه مع الاعضاء الآخرين فى منتـــدى الصندوق ويحصلون على الموافقة قبل اجـــراء ذلك • وكان لنظام سعر التعادل بين العملات ميزة رائعة تتمثل فى الاحتفاظ بقيمة العملات مستقـــرة وقابلة للتنبؤ بها ، وهو مايمثل مساعدة عظيمة للمستثمرين والتجار والسائحين الدوليين ، ولكن بمـــرور الاعوام أدت أيضا لنشوء عدد من المساوىء • وكان قيام احدى الحكومات بتغيير سعر التعادل لعملتهـــا يعتبر من التجارب المريرة ، التى يصاحبها مخاطر سياسية كبيرة ، وبدا أن كل تغيير فى سعر التعـــادل للعملات الرئيسية يحمل فى طياته أزمة للنظام فى مجمله•وقد ظل نظام سعر التعادل بين العملات يؤدى خدمات جليلة للعالم حوالى ٢٥ عاما ، ولكن انتهى العمل به فى اوائل السبعينات عندما وضحت عـــدم كفاية الاحتياطيات من الذهب لتغطية الطلب على الذهب فى مقابل الدولارات وهو الأمر الذى ابرزه اولئك الذين كانوا يعدون تحديد سعر الذهب عند ٣٥ دولار للأوقية صفقـــة لايمكن مقاومة اغرائها •

ومنذ العمل بنظام سعر التعادل بين العملات ، فأن الدول الاعضاء فى الصندوق قد وافقت علـــى السماح لكل عضو باختيار طريقته الخاصة لتحديد القيمة التبادلية لعملته • والمتطلبات الوحيدة لهذا النظام هى ان العضو لم يعد يربط قيمة عملته بالذهب ، أو أن يخبر الاعضاء الآخرين عن كيفية تحديـــده لقيمة العملة بدقة • ويعد هذا الاختيار واسعا • ويسمح العديد من الدول الصناعية الكبيرةلعملاتهـــا بالتعويم ـ فعملتها ستساوى أية قيمة تقف الاسواق على استعداد لدفعـــها مقابلهـــا • أما البلـــدان الآخرى فتربط قيمة عملاتها بقيمة أحدى العملات الرئيسية أو مجموعة من العملات ، ومن هنا فـــاذا ما ارتفعت قيمة الدولار الامريكى على سبيل المثال فأن قيمة عملاتها ترتفع كذلك • وتحتفظ عشرة بلـــدان اوروبية بقيمة عملة كل منها فى اطار مدى محدد مسبقا للعملات الاخرى فى المجموعة •

الإشـــراف

قد يبدو أن التحول من نظام سعر التعادل بين العملات الى نظام الصرف الحر السائد حاليـــا وكأنه يدل ضمنا على فقدان الصندوق لنفوذه • وفى الواقع ، فليس هذا هو الحال ، ذلك أن المنهـــج الحالى يتطلب من الصندوق أن يكثر أيضا من التدخل فى السياسات الاقتصادية للعضو التى تؤثر علـــى القيمة التبادلية لعملته • وعند التحول الى النظام الحالى ، طلبت الدول الاعضاء من الصنـــدون أن يتخطى الاشراف على قيمة التبادل ، والذى يعتبر بعد كل ذلك المحصلة النهائية لمجال معين مـــن

السياسات الاقتصادية ، الى فحص جميع مجالات اقتصاد العضو التى تتسبب فى توجيه قيمة التبادل الى ماهى عليه والى تقييم الاداء الاقتصادى لجميع الدول الاعضاء تقييما غير متحيز • وباختصار يتطلب النظام الحالى شفافية اكبر لسياسات الدول الاعضاء ، ويسمح باعطاء مجال أرحب للصندوق للاشراف على هذه السياسات•ويطلق الصندوق نفسه على ذلك النشاط اسم " الاشراف على " او مراقبة سياسات الصرف للدول الاعضاء • وتنصب المراقبة على قناعة مفاداها أن السياسة الاقتصادية المحلية القوية والمتناسقة سوف تقود الى استقرار اسعار الصرف وتنامى الاقتصاد العالمى ورخائه •

المشاورات

يحصل الصندوق على المعلومات عما اذا كان البلد يتفاعل تفاعلا ايجابيا وبانفتاح فى تحديد الشروط التى تقوم الحكومات والمتعاملين الافراد ببيع وشراء العملة بها ، بالاضافة الى المعلومات عن الاوضاع الكلية لاقتصاد البلد العضو ، وذلك من خلال المشاورات الدورية التى تعقد فى هذا البلد • كما توفر تلك المشاورات ايضا الفرصة للصندوق لتشجيع الغاء أى قيود من المحتمل ان يفرضها البلد على التحويلات المباشرة من عملته المحلية الى العملات الاجنبية • وفى السنوات الاولى لنشأة الصندوق ، لم تكن هذه المشاورات الدورية الزامية الا بالنسبة للبلدان الاعضاء التى فرضت القيود على استبدال العملة ، ولكن منذ عام ١٩٧٨ بدأ الصندوق فى ممارسة ذلك الاسلوب مع جميع الاعضاء •

وتجرى المشاورات سنويا ، ولكن للعضو المنتدب ان يبدأ فى القيام بمناقشات اضافية اذا ماوقع احد الاعضاء فجأة فى صعوبات اقتصادية خطيرة ،او اذا ما اعتقد أن ذلك العضو بصدد اتباع ممارسات تضر بمصالح الاعضاء الاخرى • ويسافر فريق مكون من اربعة او خمسة اعضاء من اعضاء هيئة العاملين بالصندوق الى عاصمة البلد العضو كل عام ، ويستمر حوالى اسبوعين فى تجميع المعلومات واجراء المناقشات مع المسئولين بالحكومة بشأن السياسات الاقتصادية لهذا البلد • وتكرس المرحلة الاولى من المشاورات لتجميع البيانات الاحصائية عن الصادرات والواردات ، والاجور ، والاسعار ، والتشغيل ، واسعار الفائدة، وكمية النقود التى يتم تداولها ، والاستثمارات ، وايرادات الضرائب ، والمصروفات الواردة فى الموازنة ، وبقية المظاهر الاخرى للحياة الاقتصادية التى يكون لها ارتباط بالقيمة التبادلية بالنقود • أما المرحلة الثانية فتتكون من المناقشات مع كبار المسئولين فى الحكومة ، وذلك للتوصل الى مدى فعالية سياساتهم الاقتصادية خلال العام السابق ، ومايتوقع تنفيذه من تغييرات خلال العام القادم ، بالاضافة الى العلم بالتقدم الذى احرزه البلد العضو تجاه الغاء أى قيود كان قد فرضها على استبدال عملته • وبانتهاء هذه الاجتماعات ، يعود الفريق الى المقر الرئيسى فى واشنطن لاعداد تقرير تفصيلى يناقشه المجلس التنفيذى •

الديون والقروض مستحقة السداد من الصندوق

(بملايين وحدات السحب الخاصة)

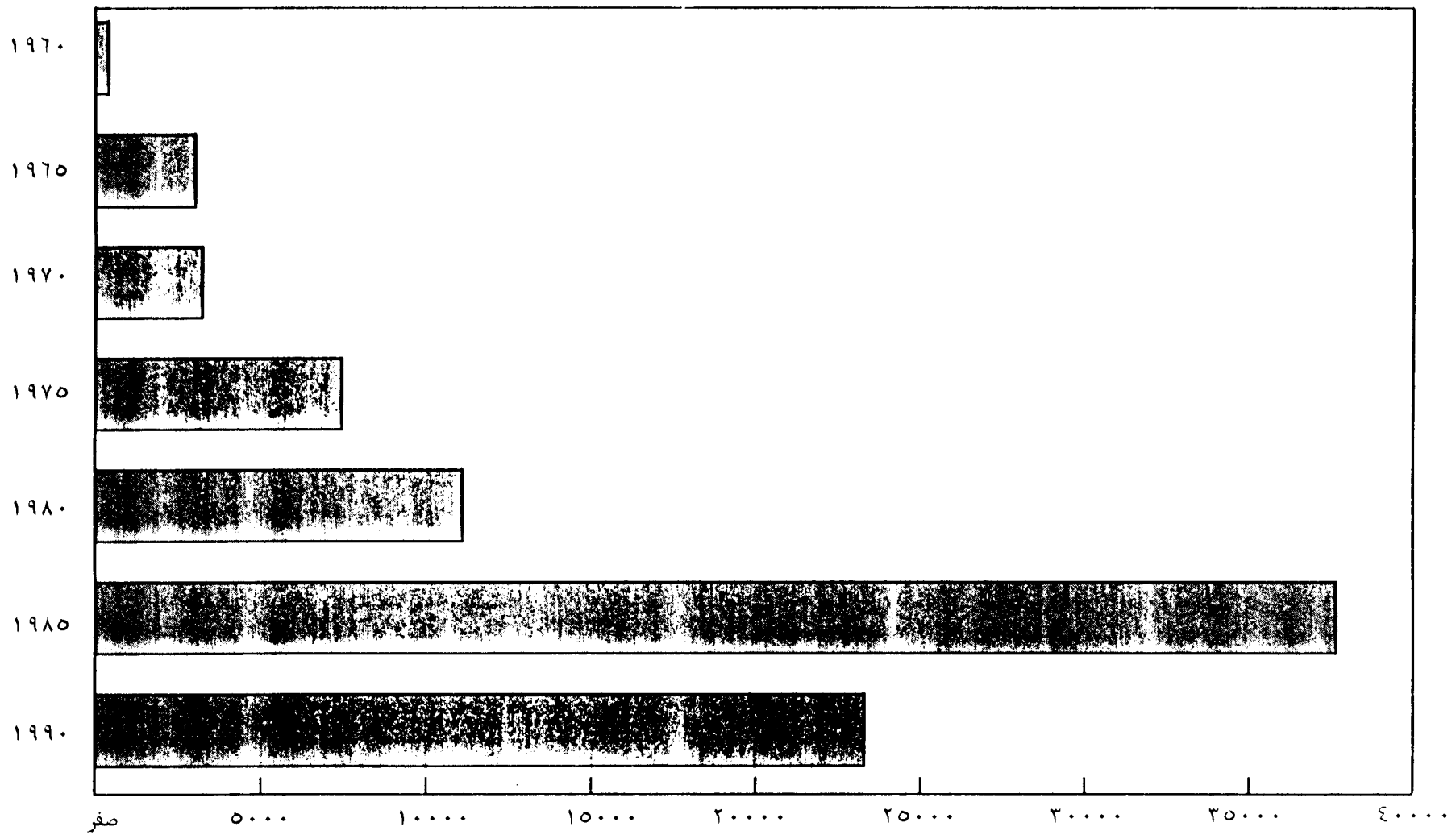

ويشارك المدير التنفيذى الذى يمثل ذلك البلد بالطبع فى هذه المناقشة مع زملائه ، بحيث يوضح الأمـــور بشأن اقتصاد هذا البلد ويستمع الى تقييم المديرين التنفيذيين الآخرين عن أدائه الاقتصادى • وفيما بعد يتم تسليم ملخصا بهذه المناقشة — والتى عادة ماتحتوى على الاقتراحات بشأن كيفية معالجة مجـــالا ت الضعف الاقتصادى — الى حكومة الدولة العضو •

وبالاضافة الى هذه المناقشات الدورية ، يعقد الصندوق ايضا مشاورات خاصة مع تلك البلـــدان ذات التأثير الهام على الاقتصاد العالمى • وتستعرض هذه المشاورات الخاصة الوضع الاقتصادى العالمى ، وتقييم التطورات الاقتصادية المنتظرة • وينشر الصندوق نتائج ذلك الاستعراض مرتين سنويا فى تقرير " آفـــاق الاقتصاد العالمى " • ويحتوى هذا القرير على معلومات مفيدة عن الاقتصاد العالمى ، ويساعد البلـــدان الاعضاء — من خلال القاء الضوء على الخيارات المختلفة للسياسات المتبعة — فى التنسيق بين سياساتهم الاقتصادية الداخلية والتطورات المنتظرة فى غيرها من البلدان الاخرى الاعضاء •

الوظيفة المالية

على الرغم من أن الصندوق قد أنشىء اساسا للعمل كمؤسسة تعاونية تشرف على النظام النقـــدى الدولى ، الا انه يدعم كذلك هذا النظام عن طريق مايضخه اليه بين الحين والآخر من مبالغ من النقود ، على نطاق واسع للغاية أحيانا ، وذلك من خلال القروض التى يقدمها لاعضائه • ولعل أفضل صورة يعرفها العامة عن الصندوق فى الواقع هى ماقام به من تقديم مليارات الدولارات الى النظام النقدى الدولى اثناء أزمة الديون التى ظهرت فى الثمانينات • ففيما بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على سبيل المثال ، قام الصنـــدوق بأقراض حوالى ٢٨ مليار دولار الى البلدان الاعضاء التى تواجه صعوبات فى الوفاء بالتزاماتها المالية قبـــل الاعضاء الاخرى•ومن المحتمل ان استجابة الصندوق السريعة لهذه الأزمة — وهى ما أعلن عنها جيـــدا — قد تضلل المراقبون بأن يتوهموا أن الصندوق هو بالدرجة الاولى وفى المقام الاول مؤسسة اقراض • وليس هذا هو واقع الأمر ، ذلك أن الصندوق يظل مؤسسة اشرافية بصفة اساسية تهدف لتنسيق الجهود من أجل تحقيق تعاون أوثق عند اعداد السياسات الاقتصادية • ولكن على الرغم من ذلك فأن وظيفته تعد مـــن الانشطة الهامة •

مصادر التمويل

تشكل حصص الاشتراك — أو رسوم العضوية المشار اليها آنفا — المصدر الاكبر للنقود المتاحة امـــام تصرف الصندوق•وتساوى الحصص الآن — نظريا — حوالى ١٣٠مليار دولار ، بالرغم من أن هذا المبلـــغ

فى واقع الامر اكبر بشكل خادع • ولايمكن استخدام نصف النقود تقريبا التى تظهر فى ميزانية الصندوق ، ويرجع ذلك الى أن الدول الاعضاء تدفع ٧٥ بالمائة من حصصها بالنقد المحلى ، والى أن معظم العملات الوطنية نادرا مايوجد طلب عليها خارج البلد الذى يصدرها • ولا يتم اقتراض الا ٢٠ عملة أو نحو ذلك من الصندوق فى اثناء سنة معينة - بالرغم من وجود بعض الاستثناءات العرضية • ولايريد معظم المقترضين من الصندوق الا العملات الرئيسية التى تقبل التحويل ، وهى : الدولار الامريكى ، والين اليابانى ، والدويتش مارك ، والجنيه الاسترلينى ، والفرنك الفرنسى •

وحيث انه لكل عضو الحق فى الاقتراض من الصندوق عدة اضعاف المبلغ الذى دفعه كحصة للاشتراك، فمن الممكن الا توفر الحصص نقد كاف لمواجهة احتياجات الاقتراض للاعضاء فى فترات التوتر العصيبة التى تصيب الاقتصاد العالمى • ولمواجهة هذا الاحتمال ، فقد أقام الصندوق منذ عام ١٩٦٢ خطا للائتمان - يساوى الآن حوالى ٢٥ مليار دولار - مع عدد من الحكومات والبنوك فى أنحاء العالم • ويتم تجديد هذا الخط من الائتمان - والذى يسمى " بالاتفاقات العامة للاقتراض " - الآن كل خمسة أعوام • ويدفع الصندوق فائدة على كل مايقترضه فى ظل هذه الاتفاقات ويتعهد بالوفاء بالقروض خلال خمسة أعوام •

وبالاضافة الى هذه الاتفاقات العامة ، يقترض الصندوق ايضا الاموال من الحكومات الاعضاء أو سلطاتها النقدية لتطبيق برامج معينة تعود بالنفع على أعضائه • وخلال العقد الماضى ، فأن الصندوق - مستخدما وضعه الائتمانى الجيد - بدأ يقرض أعضائه الفقراء لكى يوفر لهم اموالا اكثر يتم سدادها على آجال أطول وبشروط اكثر تيسيرا مما يمكنهم الحصول عليه بدون مساعدته • ولقد أدى الاقتراض بهذه الكميات الكبيرة الى تغيير طبيعة عمل الصندوق الى حد ما ، ليجعل منها اكثر شبها بالبنوك ، والتى يتمثل عملها اساسا فى كونها مؤسسات تقوم بأعمال الاقتراض من احدى المجموعات لكى تقرضها الى مجموعة أخرى • ومع ذلك ، فقد قررت الدول الاعضاء فى عام ١٩٨٢ أن على الصندوق ان يبقى فى عمله كمؤسسة تأتى بأموالها بصفة رئيسية من حصص الاشتراك ، وذلك طالما أن قوة تصويت العضو والامتيازات الأخرى ترتبط بتلك الحصص وليس بما يكون الصندوق قادرا على اقتراضه • ومن هنا فقد تحدد عدم زيادة مايقترضه الصندوق عن ٦٠ بالمائة من جملة قيمة الحصص •

المساعدة المالية

لايقرض الصندوق الاموال الا الى البلدان الاعضاء التى تعانى من مشكلة فى ميزان المدفوعات ، أى الى الدول التى لايكون لديها عملة أجنبية تكفى للوفاء بقيمة ماتشتريه من البلدان الأخرى • وتأتى الاموال التى

أهم الدول المستخدمة لتمويل الصنـــدوق خـــلال الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٩٠

(بملايين وحدات السحب الخاصة)

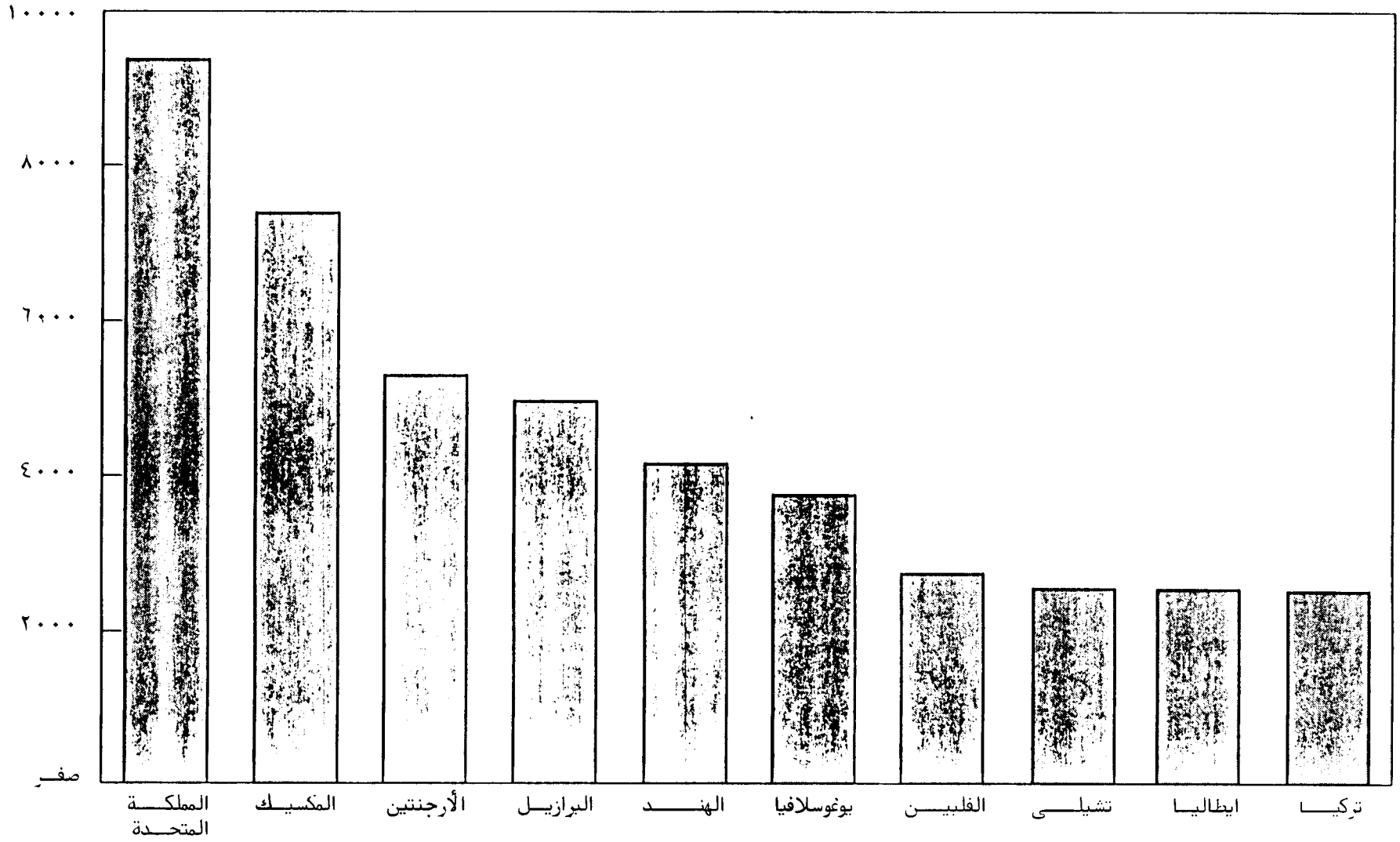

يحصل عليها بلد ما مما يأخذه من حصيلة الصادرات ، ومن تقديم الخدمات (مثل الخدمات المصرفية وخدمات التأمين) ، ومما ينفقه السائحون فيه • كما تأتى تلك الاموال ايضا من الاستثمارات الخارجية ، وفى صورة معونات ـ فى حالة البلدان الاكثر فقرا ـ من البلدان الغنية • وبالرغم من هذا ، يمكن للدول ـ مثلها مثل الافراد ـ أن تنفق مبالغ اكثر مما تحصل عليه ، وتسد هذا العجز لفترة ما عن طريق الاقتراض الى ان يتم استنفاذ ائتمانها ، وهو مايكون عليه الحال فى آخر الامر •وعندما يحدث ذلك ،يتحتم على الدولة ان تواجه عددا من النتائج البغيضة ، ليس أقلها الخسارة التى تلحق القوة الشرائية لعملتها على نحو شائع والتخفيض الاضطرارى فى وارداتها من البلدان الأخرى • ويمكن لأى بلد عضو فى مثل هذه الحالة أن يتجه لطلب المساعدة من الصندوق ، والذى سيقوم بامدادها لوقت ما بالنقد الاجنبى الذى يكفى للسماح لها بتصحيح ما اصبح خاطئا فى حياتها الاقتصادية ، آخذا فى اعتباره تثبيت عملتها وتدعيم تجارتها •

ويمكن للبلد العضو الذى يعانى من صعوبات فى ميزان المدفوعات ان يسحب فى الحال من الصندوق مانسبته ٢٥ بالمائة من حصته التى دفعها بالذهب او باحدى العملات القابلة للتحويل • واذا لم تف هذه النسبة ـ البالغة ٢٥ بالمائة من حصته ـ باحتياجاته ، فقد يطلب ذلك العضو الذى يعانى من صعوبات اكبر أموالا اكثر من الصندوق ، وبذلك يستطيع خلال عدد من السنوات ان يتراكم مايقترضه ليصل الى مايزيد عن أربعة أضعاف ما دفعه كحصة للاشتراك •

ويحكم الصندوق اعتبارين عند قيامه باقراض العضو مايزيد عن نسبته المبدئية البالغة ٢٥ بالمائة من حصته ـ هما :

أولا : أن سلة العملات المتاحة امام تصرف الصندوق يحتفظ بها من أجل صالح الأعضاء فى مجموعهم • وبذلك فيتوقع من كل عضو يقترض عمله عضو آخر من هذه السلة ان يعيدها بمجرد ان يتم علاج المشاكل الموجودة فى ميزان مدفوعاته • وبهذه الطريقة ، يمكن تدوير هذه الاموال على جميع الاعضاء بحيث تكون متوافرة كلما ظهرت الحاجة اليها •

ثانيا : قبل أن يقوم الصندوق بسحب أية أموال من سلة العملات ، يجب على العضو ان يظهر بوضوح كيفية ماينتويه من أجل علاج مشكلته فى ميزان المدفوعات ، وذلك بغرض امكانية السداد للصندوق خلال الفترة المعتادة التى تتراوح بين ثلاثة وخمسة اعوام (والتى يمكن ان تمتد فى حالات معينة الى عشرة اعوام) •

والمنطق الذى يقف وراء هذين الاعتبارين بسيط : فأى بلد يعانى من مشكلةفى ميزان المدفوعات يقوم بالانفاق بأكثر مما يحصل عليه من الاموال • وما لم يحدث الاصلاح الاقتصادى ، فسوف يستمر فى الانفاق بما يزيد عما يحصل عليه من الاموال • ونظرا لوجود التزام على الصندوق تجاه الاعضاء فى فى مجموعهم للحفاظ على السلامة المالية لمعاملاتهم ، فأنه لايقرض الا بشرط أن يستخدم العضو مايقترضه من أموال بكفاءة • وعلى ذلك يتعهد البلد العضو بالبدء فى سلسلة من الاصلاحات من شأنها ان تستأصل مصدر الصعوبة فى ميزان المدفوعات ، وأن تمهد الطريق للنمو الاقتصادى • ويقدم المقترض الى الصندوق ـ بالاضافة الى طلبة للقرض ـ خطة الاصلاح ، والتى يتعهد فيها بتخفيض قيمة عملته من منظور العملات الاخرى (فى حالة ما اذا كان قد تم زيادة تقدير قيمة عملته) ، وزيادة الصادرات ، وتقليل الانفاق الحكومى • ويضع العضو تفاصيل البرنامج ، وبذلك فأن برنامج الاصلاح هو برنامج العضو ، وليس برنامج الصندوق • ولايهتم الصندوق الا بأن تكون التغيرات فى السياسة المتبعة كافية للتغلب على المشاكل فى ميزان مدفوعات الدولة العضو ، وبأنها لاتتسبب فى حدوث ضرر محتوم للاعضاء الأخرى • ويقرر المديرون التنفيذيون الذين يمثلون الاعضاء فى مجموعهم ـ بناء على مدى خطورة المشاكل فى ميزان المدفوعات والمبلغ الذى يرغب العضو فى اقتراضه ـ ما اذا كانت اجراءات الاصلاح تكفى فى الواقع وما اذا كان الصندوق يمكنه الجزم بجدية السداد •

واذا ما اقتنع المديرون التنفيذيون بأن الاصلاحات سوف تعالج المشكلة ، يتم دفع القرض على اقساط (غالبا خلال مدة تتراوح من عام الى ثلاثة أعوام) ترتبط بتقدم العضو فى وضع الاصلاحات موضع التنفيذ • واذا ما سارت الامور على مايرام ، فسوف يتم سداد القرض فى موعده ، وسيخرج العضو ـ والذى اصبحت الاصلاحات الضرورية الآن فى محلها ـ من التجربة أقوى من الناحية الاقتصادية عما كان عليه من قبل •

ويقرض الصندوق البلدان الاعضاء التى تعانى من مشكلات فى موازين مدفوعاتها فى ظل مجموعة من البرامج التى تختلف وفقا للمشكلات المعينة التى توضع من أجلها • وعلى سبيل المثال ، خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية أقرض الصندوق مبالغ كبيرة من الاموال الى الاعضاء من خلال برنامج تم تصميمه لمواجهة تدهور مؤقت فى حصيلة صادرات احد الاعضاء لاسباب تقع جوهريا خارج نطاق سيطرة هذا العضو• ولنفترض أن الجليد قد أتلف معظم حبوب البن التى يصدّرها احد الاعضاء لكى يحصل مقابلها على النقد الاجنبى (الدولارات الامريكية على سبيل المثال) ، والذى يذهب بدوره للوفاء بالالتزامات المالية اليومية على ذلك العضو تجاه الاعضاء الأخرى • فهنا يمكن للعضو ان يتقدم الى الصندوق طالبا الحصول على قرض ، يتعلق بخسارته للعائد من الصادرات ، والذى سيمده بالدولارات المطلوبة لكى يستمر فى أداء

التزاماته حتى يتم تصدير محصول البن القادم ، ومن ثم يتم استئناف التدفق المعتاد للدولارات ٠

ويوفر اكثر هذه البرامج شيوعا — والذى يسمى باتفاق المساندة — للعضو الذى يعانى من مصاعب فى الوفاء بالتزاماته الخارجية خطا للائتمان لمدة تزيد على ثلاثة أعوام ، وذلك لاعطائه الوقت اللازم لاعـــادة تنظيم اوضاعه المالية ٠ وخلال تلك الفترة ، يمكن للعضو الاقتراض من الصندوق على اقساط تزيد علـــى القيمة القصوى لهذا الائتمان للوفاء بهذه المدفوعات الخارجية ، شريطة أن تظل فى نطاق برنامج اعـــادة التنظيم ٠ وهناك برنامج اخر يتيح الاموال عند اسعار فائدة منخفضة للدول الفقيرة فى الوقت الذى تقـــوم فيه باعادة هيكلة اقتصاداتها جذريا لكى تتخلص من الاختلالات التى طال امدها ٠ وتتطلب الصورة الجديدة لهذه الوسيلة من الاقراض تعاون وثيق مع البنك الدولى — المؤسسة الشقيقة للصندوق ، والتى ينحصـــر عملها فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى دول العالم الاكثر فقرا — عن طريق وضع الاصلاحات التى ســوف تستأصل مصدر الصعوبات فى ميزان المدفوعات موضع التنفيذ وتهيىء المناخ للنمو الاقتصادى ٠ ويتم تمويـــل هذا البرنامج عن طريق المساهمات الاختيارية من البلدان الاعضاء التى تقوم — فى اطار روح من التعاون — بالتضحية بسعر الفائدة السائد فى السوق الذى كان يمكن الحصول عليه بطريقة أو أخرى على هذه الاموال٠ ويتيح الاعضاء الاغنياء فى الصندوق ما يقدر بمبلغ ١٢ مليار دولار لتمويل هذا البرنامج ٠

الرسوم

اذا ما اقترض عضو ما اموالا من الصندوق ، فانه يدفع رسوما متنوعة لتغطية مصروفات التشغيـــل للصندوق ولتعويض العضو الذى تم اقتراض عملته ٠ وفى الوقت الحالى يدفع المقترض رسوما للخدمة والالتزام تقدر بحوالى ٥ر٠ بالمائة من المبلغ المقترض ، بالاضافة الى اعباء الفائدة حوالى ٩ بالمائة (فيما عـــدا برنامج التكييف الهيكلى المشروح انفا ، والذى تكون رسوم الفائدة عليه اقل كثيرا) ٠ ولايحصل اى عضو فى الصندوق على فائدة على اشتراكات الحصص الا اذا اقترضت الاعضاء الأخرى عملته من سلة العملات ٠ ويختلف كم ما يحصل عليه العضو ، ولكنه أصبح مؤخرا حوالى ٧ بالمائة من المبلغ الذى اقترضته الاعضـاء الأخرى بعملته من الصندوق ٠ وتعتبر كل من اعباء الفائدة التى يدفعها المقترض للصندوق والتعويـــض الذى يحصل عليه الدائن من الصندوق اقل بدرجة بسيطة عن الاسعار السائدة فى السوق ، وذلـــك للحفاظ على الروح التعاونية للمؤسسة ٠

تقدير حقوق السحب الخاصة
(نسبة مئوية)

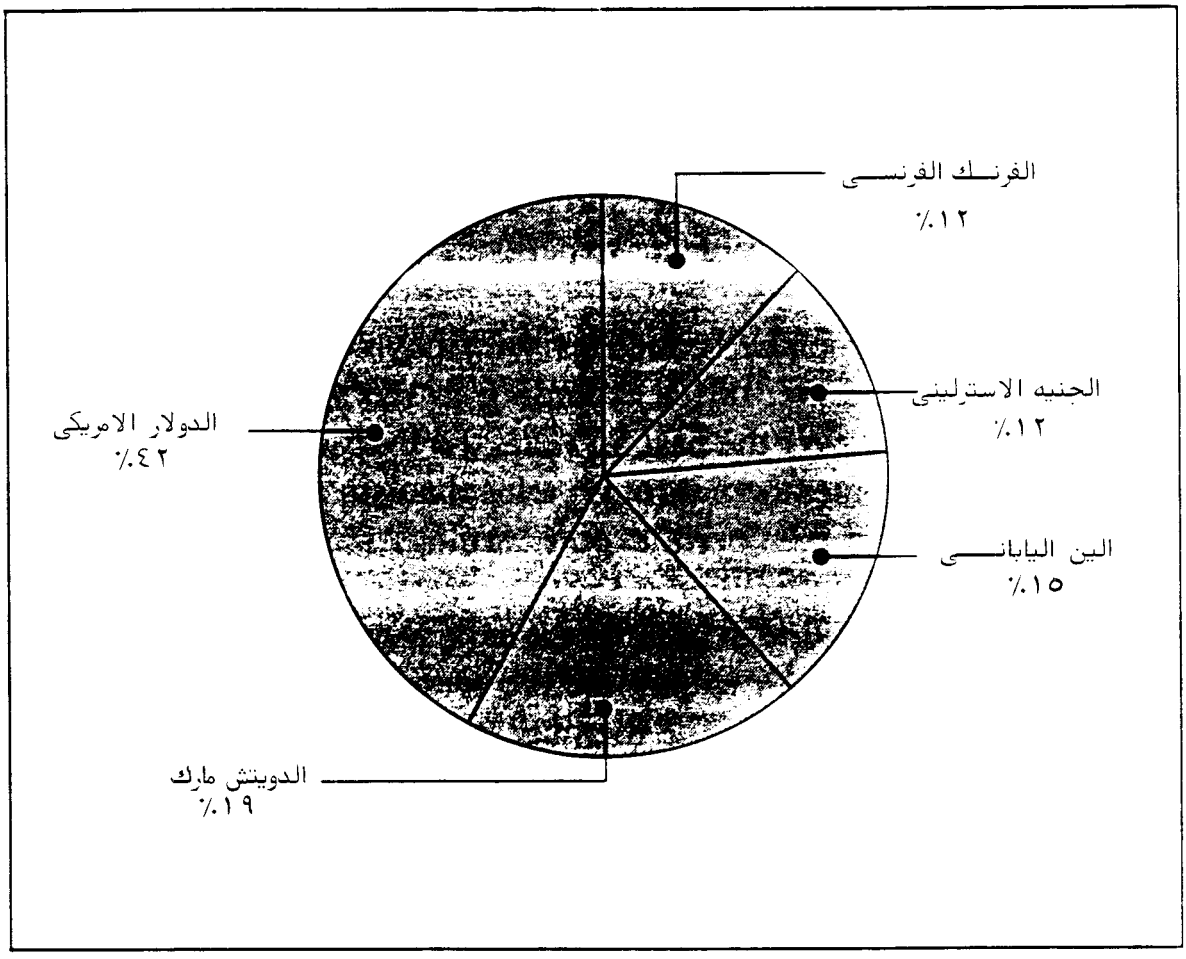

حقوق السحب الخاصة

يساعد الصندوق فى تثبيت القيمة التبادلية لعملة الدولة العضو عن طريق امدادها بالعملات القابلة للتحويل من خلال هذه التسهيلات المتعددة • ويستطيع الصندوق أيضا خلق نوع خاص من الأموال يضاف الى الاصول الاحتياطية التى تحتفظ بها معظم البلدان فى يدها كاحتياطى فى مقابل أى مدفوعات يحتمل أن تحتاج فى تسويتها الى النقد الاجنبى • وكحكم عام وتقديرى ، تجد معظم البلدان ان من الحكمة أن تحتفظ فى يدها باحتياطيات كافية لتغطية مايساوى مدفوعات بضعة شهور • وخلال الستينات

بدا أن من المحتمل أن يتباطىء الاقتصاد العالمى نتيجة عدم ملاءمة الاحتياطيات لمساندة التوسع الاقتصادى القوى الذى شهده العالم فيما بعد • وكانت الاحتياطيات الاساسية فى هذه الفترة هى الذهب والدولارات الامريكية ، وكانت هناك مشكلة فى المعروض من كل منهما • فقد تحدد حجم المعروض من الذهب بسبب صعوبة اكتشافه واستخراجه من الارض • ولم تستطع الامدادات الجديدة من الذهب أن تحافظ على السرعة التى كان يتم بها التوسع فى الاقتصاد العالمى • أما الكميات المعروضة من الدولارات أمام الدول الاخرى للاحتفاظ بها كأحتياطى ، فقد اعتمدت على رغبة الولايات المتحدة فى الانفاق والاستثمار فى الخارج بأموال اكثر عما تستخدمها فى الداخل • وطالما أنه لايمكن التعويل على الحكم بأن تستمر الولايات المتحدة فى فعل ذلك بلا نهاية ، فقد كان من الممكن حدوث نقص واسع النطاق فى الاحتياطيات • وتحسبا لهذه الاحتمال ،فقد تم تفويض الصندوق فى اصدار احد الاصول يطلق عليها اسم وحدات " حقوق السحب الخاصة " ، التى اضافها الاعضاء الى ما فى حوزتهم من العملات الأجنبية والذهب اللذين يحتفظون بهما فى البنوك المركزية • وقد تحددت قيمة مصطنعة ـ تعتمد على متوسط قيم العملات الخمسة الرئيسية فى العالم ــ لوحدة حقوق السحب الخاصة • ويوجد الآن ٢١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، تساوى ٣٠ مليار دولار ، وتمثل نحو ٣ بالمائة من جملة الاحتياطيات •

الخدمات

بالاضافة الى الاشراف على النظام النقدى الدولى وتوفير الدعم المالى للبلدان الاعضاء ، يساعد الصندوق الدول الاعضاء من خلال ادارته لمعهد تعليمى فى واشنطن ، يتيح عن طريقه المساعدة الفنية للبلدان الاعضاء فى مجالات متخصصة معينة تقع ضمن نطاق اختصاصاته • كما يصدر من خلاله مجموعة واسعة من المطبوعات المتعلقة بالأمور النقدية الدولية •

ويقدم معهد الصندوق النقد الدولى ــ منذ انشائه فى المقر الرئيسى بواشنطن فى عام ١٩٦٤ ــ دورات تدريبية لثمانية آلاف مسئول من ١٥٠ بلد عضو يرتبط عملهم ارتباطا وثيقا بمجال عمل الصندوق •ومعظم المشاركين موظفون بوزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من الوكالات المالية الرسمية الأخرى • وقد نجح المعهد نجاحا كبيرا عبر الزمن فى تعريف المتدربين فيه بالكيفية التى يعمل بها النظام النقدى وطبيعة الدور الذى يلعبه الصندوق فى عملياته • كما ساعد التدريب فى المعهد ايضا فى تنميط طرق تجميع وعرض احصاءات ميزان المدفوعات والاحصاءات النقدية والمالية الأخرى فى انحاء العالم ، وذلك من أجل منفعة

المخصصات التراكميـــــة لحقـــــوق السحـــــــب الخاصـــة

(بالملايـــــين)

الاعضاء فى مجموعهم ٠

وتتجه بلدان عديدة ، نظرا لافتقارها فى بعض الاحيان للعمالة المدربة فى المجالات بالغة التخصص فى المالية العامة والبنوك المركزية ، الى الصندوق للمساعدة فى علاج المشكلات فى هذه المجالات او فى توفير احد الخبراء للعمل مع الوكالات المالية الحكومية حتى يتم تطوير الخبرة المحلية الكافية٠ ولقد تكررت مثل تلك الطلبات للحصول على المساعدة خلال الستينات والسبعينات بصفة خاصة ، عندما كان على عدد كبير من الدول التى نالت استقلالها حديثا القيام بانشاء بنوك مركزية ، واصدار عملات جديدة ، واستحداث نظم للضرائب ، وادارة النظم المالية والنقدية الأخرى للدول ذات السيادة الحديثة ٠ وقد استجاب الصندوق عن طريق ارسال الخبراء من هيئة الموظفين الخاصة به او المستشارين المدربين وذلك لنقل المعرفة والتدريب اللازمين ٠ وخلال التسعينات ، فأن قرار بلدان اوربا الشرقية والجمهوريات التى كانت فيما سبق تشكل الاتحاد السوفيتى بالتحول من التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق وبالدخول فى النظام النقدى الدولى قد جاء بطلبات مكثفة ، وبصورة لم تحدث من قبل ، بحيث تضغط على طاقة الصندوق للتزويد بالمساعدة الفنية ٠ والمطالب الحالية هى مطالب خاصة بالمساعدة المتخصصة فى نظم المحاسبة ، واعداد المحاسبة ، وتصميم الادوات النقدية ، والمنافع الاجتماعية ، والضمان الاجتماعى ، وتطوير اسواق النقد ، وتنظيم البنوك والاشراف عليها ، والاحصاءات ، والبحوث ، والقانون ، والسياسة الضريبية ، والادارة والتدريب ٠

وقد جعل الوصول الى البيانات المالية والنقدية وبيانات الدين الخارجى لكل عضو من الصندوق قناة متفردة تنقل تلك المعلومات الى الاعضاء فى مجموعهم ٠ ويعتبر الصندوق المشاركة فى البيانات الاحصائية احد العوامل التى لاغنى عنها للخاصية التعاونية التى تميز المؤسسة ٠ وعلى ذلك ، فمنذ انشاء الصندوق تقريبا وهو يقوم باصدار مطبوعات احصائية شهرية وسنوية فيما يعرف باسم " الاحصاءات المالية الدولية " والتى لاتكتفى بمجرد استمرار جعل البلدان الاعضاء على علم بالوضع المالى لنظرائها من الاعضاء، ولكنه يشكل كذلك مصدرا لايضارع من المعلومات الاحصائية للبنوك والمعاهد البحثية والجامعات ووسائل الاعلام ٠

وبالاضافة الى ماينشره الصندوق من المطبوعات الاحصائية ، يصدر الصندوق أيضا " سلسلة كتيبات " تشرح سياساته وبرامجه، و " أوراق للمناسبات " حول القضايا الاطول أجلا للتمويل والتجارة ،بالاضافة الى " مسح الصندوق " وهو تقرير يصدر كل أسبوعين ويبرز المقالات عن الاقتصادات القومية والتمويل

الدولى ، وصحيفة أكاديمية نظرية فصلية (أوراق العاملين) تحتوى على النتائج الاساسية للبحوث الاقتصادية التى تقوم بها هيئة العاملين بالصندوق ، بالاضافة الى عدد من الكتب عن المجالات القانونية والمؤسسية والاقتصادية للنظام النقدى الدولى ٠

الأنشطة الحديثة

قدمت أحداث الثمانينات والتسعينات للصندوق اكثر التحديثات الحاحا عبر تاريخه البالغ ٥٠ عاما ٠ ومن خلال مساعيه للاستجابة بمرونة للاحتياجات المتغيرة لاعضائه الآخذين فى التزايد ، يستمر الصندوق فى اظهار نفسه كقوة مؤثرة فى الشئون النقدية الدولية ٠

وتعتبر أزمة الديون من التحديات الرئيسية التى ظهرت خلال حقبة الثمانينات ، وقد بدأت فى عام ١٩٨٢ عندما عجز عدد من البلدان النامية المثقلة بالديون عن سداد ماتدين به للبنوك التجارية ولحكومات البلدان الاعضاء ٠ وكانت استجابة الصندوق فورية ٠ وقد ساعد الصندوق فى تفادى انهيار نظام المدفوعات الدولية ، وذلك من خلال تقديم القروض على نطاق لم يسبق له مثيل لمساندة جهود اعادة التنظيم الاقتصادى التى تقوم بها البلدان الاعضاء التى تمر بتلك الظروف ، ومن خلال القيام بدور جديد كوسيط بين الدول المدينة ودائنيها ، ومن خلال المشاركة بفعالية فى جهود اعادة هيكلة الديون ٠ ولم يتم حل قضية الديون الدولية تماما بعد ، ولكن فقد تم تثبيت النظام النقدى الدولى الآن ، وزال خطر الانهيار٠

ومنذ اوائل التسعينات ، يركز الصندوق — بالاضافة الىأنشطتهالمعتادة وتدخله المستمر لحل أزمة الديون — جهوده فى مجالين :

الأول : القيام بتنظيم حملة ضخمة لمساعدة بلدان أوربا الشرقية فى التحول الصعب من التخطيط المركزى الى اقتصادات السوق ٠ وفى هذا الخصوص ، فهو لايقدم الاموال فقط ، ولكن — وهذا هو الأهم — الخبرة فى اقامة تلك الهياكل المالية والاقتصادية (البنوك المركزية ونظم الضرائب وقابلية تحويل العملة ونظم التعريفات الجمركية) اللازمة لآلية عمل النظام القائم على المشروع الخاص ٠

الثانى : استمراره فى مساعدة اعضائه الاكثر فقرا لخلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادى ٠ فقد بدأ فى عام ١٩٨٥ برنامجا للاقراض بأسعار فائدة امتيازية ، بالاشتراك مع البنك الدولى والمقرضين الآخرين ، الى البلدان الاعضاء الاكثر فقرا التى تقوم بتطبيق اصلاحات شاملة

لاقتصاداتهـــــا لازالة التشوهات الادارية المؤسسية التى عملت على تباطؤ النمو الاقتصادى • وقـــد جعلت أسعار الفائدة المنخفضةوفترات الاسترداد الطويلة من البرنامج المعروف بتسهيل التكييف الهيكلـــى برنامجا جذابا على وجه الخصوص ، وهذا ما حدا بالصندوق لتوسيع نطاق البرنامج من خلال اجتـــذاب تمويل اضافى ــ حوالى ١٢ مليار دولار على وجه الجملة ــ من اعضائه الاغنياء لتدعيم روح الجهد التعاونـى الذى يستمر لتنشيط المؤسسة •

مسرد
بالمصطلحات العلمية (إنجليزى - عربى)

(A)

Agricultural Prices	أسعار الحاصلات الزراعية
Aid Institution	مؤسسة معونة
Alternate Governor	محافظ مناوب
Annual Meeting	اجتماع سنوى
Artificial Value	قيمة مصطنعة

(B)

Balance of Payments Statistics	احصاءات ميزان المدفوعات
Balance Sheet	ميزانية
Bank Regulation	تنظيم البنوك
Bank Supervision	الاشراف على البنوك
Barter Scheme	نظام المقايضة
Board of Governors	مجلس المحافظين
Borrowing Needs	احتياجات الاقتراض
Budget Preparation	اعداد الموازنة
Budgetary Expenditures	بنود المصروفات الواردة بالموازنة
Buying Power	قوة شرائية

(C)

Central bank	بنك مركزى
Central Planning	تخطيط مركزى
Centrally Planned Socialism	اشتراكية مخططة مركزيا
Code of Conduct	ميثاق شرف
Commercial Bank	بنك تجارى
Commitment Fees	رسوم الالتزام
Competitive Devaluations	تخفيضات تنافسية فى قيمة العملة
Concessional Interest Rates	اسعار فائدة امتيازية
Contributing Member	عضو مساهم
Convertible Currency	عملة قابلة للتحويل
Convertible Money	عملة قابلة للتحويل
Cooperative Institution	مؤسسة تعاونية
Cost of Production	تكلفة الانتاج
Creation of Money	خلق النقود

Credit Rating	الموقف الدائن ــ وضع ائتمانى
Cumulative allocations	مخصصات تراكمية
Currency Convertibility	قابلية تحويل العملة
Currency Exchange	استبدال العملة

(D)

Debt Crisis	أزمة الديون
Debtor Countries	البلدان المدينة
Development Bank	بنك تنموى
Development Committee	لجنة التنمية
Difficult Transition	التحول الصعب
Domestic Agriculture Products	حاصلات زراعية محلية
Domestic Benefits	منافع محلية
Domestic Expertise	خبرة محلية
Domestic Money	عملة محلية

(E)

Economic Austerity	تقشف اقتصادى
Economic Development	تنمية اقتصادية
Economic Developments	تطورات اقتصادية
Economic Expansion	توسع اقتصادى
Economic Growth	نمو اقتصادى
Economic Life	الحياة الاقتصادية
Economic Performance	أداء اقتصادى
Economic Policy	سياسة اقتصادية
Economic Prosperity	رخاء اقتصادى
Economic Reform	اصلاح اقتصادى
Economic Reorganization	أعادة التنظيم الاقتصادى
Economic Research	بحوث اقتصادية
Economic Structure	هيكل اقتصادى
Economic Weakness	ضعف اقتصادى
Economist	عالم اقتصادى
Educational Institution	معهد تعليمى
Effective Authority	سلطة فعالة
Exchange Arrangements	ترتيبات الصرف

Exchange Market	سوق الصرف
Exchange Policy	سياسة الصرف
Exchange Problems	مشكلات الصرف
Exchange Rate	سعر الصرف
Exchange Value	قيمة تبادلية
Executive Board	مجلس تنفيذى
Executive Director	مدير تنفيذى
Export Earnings	حصيلة الصادرات
Export Revenue	ايرادات الصادرات ــ العائد من الصادرات
External Debt Data	بيانات الدين الخارجى

(F)

Financial Agency	وكالة مالية
Financial Assistance	مساعدة مالية
Financial Contact	اتصال مالى
Financial Difficulty	صعوبة مالية
Financial Function	وظيفة مالية
Financial Integrity	سلامة مالية
Financial Obligations	التزامات مالية
Financial Official	مختص بشئون المال
Financial Position	وضع مالى
Financial Statistics	احصاءات مالية
Financial Structure	هيكل مالى
Financial Support	دعم مالى
Financial System	نظام مالى
Fiscal Data	بيانات مالية
Fiscal Policy	سياسة مالية
Fiscal Rectitude	سلامة مالية
Flow of Money	تدفق نقدى
Foreign Currency	عملة أجنبية
Foreign Exchange	نقد أجنبى
Foreign Money	نقد أجنبى
Foreign Obligations	التزامات خارجية
Foreign Payments	مدفوعات خارجية
Formal Session	جلسة رسمية
Formal Voting	تصويت رسمى
Founding Nation	دولة مؤسسة
Free-Enterprise System	النظام القائم على المشروع الخاص

(G)

General Aims	أهداف عامة
General Arrangements to Borrow	الاتفاقات العامة للاقتراض
Gold Reserve	الاحتياطى من الذهب
Gold Standard	قاعدة الذهب
Government Expenditure	انفاق حكومى
Government Financial Agencies	الوكالات المالية الحكومية
Great Depression	الكساد الكبير
Gross National Product (GNP)	الناتج القومى الاجمالى

(H)

Heavily Indeted Developing Countries	الدول النامية المثقلة بالديون

(I)

IMF Institute	معهد صندوق النقد الدولى
Immediate Control	سيطرة مباشرة
Independent Nation	دولة مستقلة
Industrial Nation	دولة صناعية
Innovative Monetary System	نظام نقدى مبتكر
Interest Charges	اعباء الفائدة
Interest Rate	سعر الفائدة
Interim Committee	لجنة مؤقتة
Internal Economic Policy	سياسة اقتصادية داخلية
International Benefits	منافع دولية
International Central Bank	بنك مركزى دولى
International Community	المجتمع الدولى
International Conference	مؤتمر دولى
International Debt	الدين الدولى
International Finance	تمويل دولى
International Financial Statistics (FIS)	الاحصاءات المالية الدولية
International Institution	مؤسسة دولية
Intenrational Monetary Affairs	الشئون النقدية الدولية
International Monetary Fund (IMF)	صندوق النقد الدولى
International Monetary Matters	الأمور النقدية الدولية
International Monetary System	النظام النقدى الدولى
International Payments	مدفوعات دولية
International Trade	تجارة دولية

(L)

Laissez-Faire Capitalism	رأسمالية حـــــرة
Land Value	قيمة الارض
Lending Institution	مؤسسة اقراض
Living Standard	مستوى المعيشة
Loan Agreement	اتفاقية قرض
Long-term Issue	قضية طويلة الأجل

(M)

Managing Director	عضو منتدب
Market Economy	اقتصاد السوق
Market Rate	السعر السائد بالسوق
Membership Fee	رسم العضوية
Military Expenditure	انفاق عسكرى
Monetary Authority	سلطة نقدية
Monetary Data	بيانات نقدية
Monetary Exchange	تبادل نقدى
Monetary Instruments	أدوات نقدية
Monetary Policy	سياسة نقدية
Monetary Statistics	احصاءات نقدية
Monetary System	نظام نقدى
Monetary Transactions	مبادلات نقدية
Money Market	سوق النقـــد
Moral Pressure	ضغط معنوى

(N)

National Currency	عملة وطنية
National Economy	الاقتصاد القومى
National Interests	المصالح القومية
National Money	نقود وطنية
National Wealth	ثروة قومية

(O)

Occasional International Meetings	اجتماعات دولية عرضية
Open Exchange System	النظام المفتوح للصرف
Operational Expenses	مصروفاتالتشغيل
Outstanding Credit	ديون مستحقة السداد
Outstanding Loans	قروض مستحقة السداد

Overall Economic Position	وضع اقتصادى شامل
Overseas Investment	استثمار خارجى
(P)	
Paper Money	نقودورقية
Par Value System	نظام سعر التعادل بين العملات
Pay-back Period	فترة الاسترداد
Payments Difficulty	صعوبات فى ميزان المدفوعات
Payments Problem	مشكلات فى ميزان المدفوعات
Periodic Allocations	مخصصات دورية
Permanent Cooperative Organization	منظمة تعاونية دائمة
Plan of Reform	خطة الاصلاح
Policy Options	خيارات السياسة
Pool of Money	مجمع النقد
Poor Nation	دولة فقيرة
Principal Reserves	احتياطيات أساسية
Program of Reform	برنامج الاصلاح
Program of Reorganization	برنامج اعادة التنظيم
Public Finance	مالية عامة
(Q)	
Quota Contribution	اشتراك الحصص
Quota Subscription	حصة الاشتراك
(R)	
Real Value	قيمة حقيقية
Reform Measures	اجراءات الاصلاح ـ تدابير الاصلاح
Relative Value	قيمة نسبية
Reserve Assets	اصول احتياطية
Research Institute	معهد بحثى
(S)	
Scarce Resources	موارد نادرة
Sensitive Issues	قضايا حساسة
Serious Economic Difficulty	صعوبات اقتصادية خطيرة
Service Charges	رسوم الخدمة
Social Benefits	منافع اجتماعية

Social-Security System	نظام الضمان الاجتماعى
Sovereign State	دولة ذات سيادة
Special Asset	أصل خاص
Special Drawing Rights (SDR)	حقوق السحب الخاصة
Specialized Assistance	مساعدة متخصصة
Specific Program	برنامج معين
Stand-By Arrangement	اتفاق المساندة
Statistical Data	بيانات احصائية
Statistical Information	معلومات احصائية
Statistical Publications	مطبوعات احصائية
Structural Adjustment Facility	تسهيل التكييف الهيكلى
Structural Adjustment Mechanism	برنامج التكييف الهيكلى
(T)	
Tariff Regime	نظام التعريفة الجمركية
Tax Revenue	ايراد الضريبة
Tax System	نظام الضريبة
Technical Assistance	مساعدة فنية
(V)	
Value of Money	قيمة النقود
Visible Economy	اقتصاد منظور
Voluntary Contribution	مساهمة اختيارية
Voting Power	قوة تصويتية
(W)	
World Bank	البنك الدولى
World Central Bank	بنك مركزى عالمى
World Economic Outlook	آفاق الاقتصاد العالمى
World Economic Position	الوضع الاقتصادى العالمى
World Economy	الاقتصاد العالمى
World Monetary Problem	مشكلة نقدية عالمية
World Trade	تجارة عالمية